مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: مؤشرات الإنذار المبكر ودورها في تحديد انحرافات القطاع المصرفي دراسة تحليلية للمؤشرات المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي والخاصة بإداء المصارف للفترة من 2018 – 2022
اسم الكاتب: حسين لازم مزبان الزيدي، فنر يوسف عبدالرزاق العاني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/10208
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Research Paper

Early Warning Indicators and Their Role in Identifying Deviations in the Banking Sector: An Analytical Study of Indicators Adopted by the Central Bank of Iraq Regarding Bank Performance for the Period 2018–2022

Hussin Lazim Mazban Al-Zaidi[1], Fanar Yousif abdulrazzaq AL-Ani[2]

[1,2] Central Bank of Iraq /Mosul Branch, Mosul, Iraq.

Corresponding author: Fanar Yousif abdulrazzaq AL-Ani.
Fanar1972@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.v44i147.49219

Article History: *Received*: 18/9/2024, *Revised*: 15/11/2024, *Accepted*:16/12/2024, *Published*: 1/9/2025.

Abstract

This research aims to assess the effectiveness of early warning indicators in predicting banking crises and identify the key indicators that help detect banking deviations in Iraq. It also seeks to evaluate the responsiveness of Iraqi banks to these indicators and their adoption of necessary corrective measures. The study employs a descriptive approach to analyze the financial data of Iraqi banks from 2018 to 2022, which was obtained from the Central Bank of Iraq. The analysis examines a range of financial indicators that the Central Bank uses to assess bank performance. The research identified several key findings, most notably an improvement in certain indicators, like the credit-to-deposit ratio, return on assets, and return on equity. Additionally, there was a reduction in the ratio of non-performing loans to both cash credit and asset size, along with increased profitability in private banks. Together, these factors indicate an overall enhancement in banking performance. However, some indicators point to weaknesses in money supply management, specifically the ratio of deposits included in the money supply to broad money (M2) and the ratio of currency held outside banks to broad money (M2).

Keywords:

Early warning indicators, banks performance indicators, central bank of Iraq.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 44 , No.147
Sep. 2025

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Al-Zaidi, Hussin L. M., AL-Ani, Fanar Y. A. (2025). Early Warning Indicators and Their Role in Identifying Deviations in the Banking Sector: An Analytical Study of Indicators Adopted by the Central Bank of Iraq Regarding Bank Performance for the Period 2018–2022. *TANMIYAT AL-RAFIDAIN*, *44* (147), 62-84, https://doi.org/10.33899/tanra.v44i147.49219

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.uomosul.edu.iq

ورقة بحثية

مؤشرات الإنذار المبكر ودورها في تحديد انحرافات القطاع المصرفي دراسة تحليلية للمؤشرات المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي والخاصة بإداء المصارف للفترة من 2018-2022

حسين لازم مزبان الزيدي[1]، فنر يوسف عبدالرزاق العاني [2]

[2،1] البنك المركزي العراقي/ فرع الموصل، الموصل، العراق.

المؤلف المراسل: فنر يوسف عبدالرزاق العاني(Fanar1972@gmail.com)

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.v44i147.49219

تاريخ المقالة: *الاستلام*: 2024/9/18، التعديل والتنقيح: 2024/11/15، القبول:2024/12/16، *النشر*: 2025/9/1.

المستخلص

هدف هذا البحث إلى تقييم فعالية مؤشرات الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المصرفية وتحديد أهم المؤشرات التي تسهم في الكشف عن الانحرافات المصرفية في العراق. كما يسعى البحث إلى تقييم مدى استجابة المصارف العراقية لهذه المؤشرات واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللأزمة.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي لتحليل البيانات المالية للمصارف العراقية للمدة من عام 2018 إلى عام 2022، والتي تم الحصول عليها من البنك المركزي العراقي. تم تحليل مجموعة من المؤشرات المالية التي اعتمدها البنك المركزي العراقي لتقييم أداء المصارف وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أنّ هناك تحسناً في بعض مؤشرات مثل نسبة الائتمان إلى الودائع، والعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وانخفاض نسبة الديون المتعثرة إلى الائتمان النقدي وحجم الموجودات، وارتفاع ربحية المصارف الخاصة، وبالتالي تحسن في أداء المصارف فضلاً عن أنه ثمة مؤشرات تشير إلى أنّ هناك ضعفاً في إدارة المعروض النقدي مثل نسبة الودائع الداخلة في عرض النقد إلى عرض النقد الواسع M2، نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقد الواسع M2.

الكلمات الرئيسة:

مؤشرات الإنذار المبكر، مؤشرات أداء المصارف، البنك المركزي العراقي 2024

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.

المجلد (44)، العدد (147)، أيلول 2025

© جامعة الموصل | كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution)لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: الزيدي، حسين لازم مزبان، العاني، فنر يوسف. (2025). مؤشرات الإنذار المبكر ودورها في تحديد انحرافات القطاع المصرفي دراسة تحليلية للمؤشرات المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي والخاصة بإداء المصارف للفترة من 2018-2022. *تنمية الرافدين*، *44* (147)، 62-84.
https://doi.org/10.33899/tanra.v44i147.49219

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.uomosul.edu.iq

المقدمة

يعد القطاع المصـــرفي من أهم القطاعات الإقتصـــادية في أي دولة، يؤدي دورا محوريا في تمويل النشـاط الاقتصـادي وتوفير السـيولة النقدية للمؤسـسـات والأفراد ، ومن أهم التحديات التي تواجه القطاع المصـــرفي هو احتمال تعرضـــه للانحرافات التي قد تؤدي إلى أزمات مالية ، ومن هنا يأتي دور مؤشـرات الإنذار المبكر التي تشـــير إلى وجود انحرافات في القطاع المصـــرفي ينبغي معالجتها ، وقد اعتمد البنك المركزي العراقي على مجموعة من مؤشـرات الانذار المبكر والتي يتم اسـتخدامها لرصـد أداء المصـارف العراقية ، وتهدف هذه الدراســة في تحديد دور مؤشــرات الإنذار المبكر في رصــد الانحرافات في القطاع المصـرفي العراقي للمدة من 2018–2022 ، ولتحقيق أهداف الدراسـة تم تقسـيم هذه الدراسـة على مبحثين: المبحث الأول: يتناول مفهوم مؤشـرات الإنذار وأنواعها ، والمبحث الثاني : يتناول مؤشـرات الإنذار المبكر المعتمدة لدى البنك المركزي العراقي .

منهجية البحث

أولا :مشكلة البحث

إنّ من أهم المشـاكل التي تواجه القطاع المصـرفي العراقي هي هل إنّ مؤشـرات الإنذار المبكر التي يعتمدها البنك المركزي العراقي قادرة في الكشـف عن الانحرافات المصـرفية، وبالتالي تقليل احتمالية حدوث أزمات مالية في القطاع المصرفي العراقي خلال المدة من 2018 إلى 2022؟

ثانيا: أهداف البحث:

تتلخص –أهداف البحث بما يأتي:

1- قياس قدرة مؤشرات الإنذار المبكر على التنبؤ بحدوث أزمات مصرفية قبل وقوعها.
2- تحديد أهم المؤشرات التي تسهم بشكل أكبر في الكشف عن الانحرافات المصرفية.
3- تقييم مدى اســتجابة المصــارف العراقية لمؤشــرات الإنذار المبكر واتخاذ الإجراءات التصــحيحية اللأزمة.

ثالثا: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إنّه يسـعى إلى تسـليط الضـوء على دور مؤشـرات الإنذار المبكر في رصـد الإنحرافات والمخاطر التي تواجه القطاع المصـــرفي في العراق ومنعها ومعالجتها ، وبالتالي تحســـين أداء المصارف ، وزيادة قدرتها على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

رابعا: فرضية البحث:

إنّ تطبيق مؤشرات الإنذار المبكر بشكل فعال يعمل على التقليل من انحرافات القطاع المصرفي العراقي ، وبالتالي التقليل من المخاطر المالية .

خامسا: منهج البحث:

الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتحليل البيانات واستخلاص النتائج .

سادسا: مصادر الحصول على البيانات:

1- **الجانب النظري:** اعتمد الباحثان على مصادر ومراجع مختلفة تناولت موضوع البحث.

2- **الجانب العملي:** تم اعتماد النشرات والتقارير الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

سابعا: الدراسات السابقة :

1- دراسة صادي عبدالملك وباسة رشيد، دور نظم الانذار المبكر في إدارة الأزمات والحد من مخاطرها دراسة ميدانية للصندوق الوطني للتأمين الفلاحي، دراسة لنيل شهادة الماجستير، جامعة احمد دراية ادار، الجزائر ،2022 هدفت هذه الدراسة على تسليط الضوء على مدى أهمية دور أنظمة الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المصرفية، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من إدارة الأزمات ونظم الإنذار المبكر، وتم إدراج اقتراح بإدراج نظام الإنذار المبكر كوحدة مستقلة ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة.

2- دراسة مشعل وكوكش, عنوان الدراسة أنموذج مقترح للتنبؤ بالأزمات المصرفية في سوريا، 2013

هدفت الدراسة إلى بناء أنموذج للتنبؤ بالأزمات المصرفية بالتطبيق على مجموعة من المصارف للقطاع المصرفي السوري باستخدام التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لبيانات ربع سنوية للمدة من 1010-2012 واعتمدت الدراسة مؤشرات أنموذج CAMELS بوصفها مؤشرات إنذار مبكر ، أمّا المتغير التابع هو متغير افتراضي يأخذ قيمة (1) وقيمة (صفر) وتوصلت الدراسة إلى أنّ الأنموذج المقترح مع مؤشرات الأنذار المستخدمة في الدراسة أثبت كفاءته في التنبؤ بالتمييز بين حدوث أزمة من عدمها للمصارف عينة الدراسة .

3- دراسة رواء أحمد يوسف ورغد رياض عبدالله (تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام أنموذج patrolدراسة تطبيقية على عينة من المصارف الأهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2010-2020. هدفت الدراسة إلى استخدام أساليب جديدة في تقييم أداء المصارف باستخدام أنموذج patrol ، إذ يعد هذا الأنموذج أحد نماذج الإنذار المبكر، ويتكون من خمسة مكونات وهي : (كفاية رأس المال، السيولة، الربحية ، مخاطر الإئتمان، التنظيم) وقد شملت عينة البحث ثمانية مصارف أهلية عراقية للمدة من 2010-2020 ، وقد تم إثبات صحة فرضية البحث المتضمنة إمكانية استخدام أنموذج patrol في تقييم أداء المصارف وترتيبها من الأداء القوي إلى الأداء الضعيف ، وخلصت الدراسة أنّ أنموذج patrol يساعد على وضع مؤشرات كفيلة في تقييم أداء المصارف بصورة جيدة، فالتركيز على المؤشرات المالية (كفاية رأس المال، السيولة الربحية) العنصر البشري (التنظيم) ، ومجالات التوظيف (الإئتمان) تعتبر المؤشرات الأساسية للتعبير عن سلامة الجهاز المصرفي.

4- دراسة سجى الطائي وليلى عبدالكريم محمد، التنبؤ بالأزمات المصرفية باستخدام معيار CAMELSدراسة تطبيقية على مجموعة من المصارف التجارية الأردنية . سعت الدراسة إلى استخدام

مؤشرات أنموذج CAMELS بوصفها مؤشرات إنذار مبكر عن المؤسسات المصرفية في ظل الأزمات المالية والاقتصادية التي تصيب اقتصاديات الدول ، وخلصت الدراسة الدراسة إلى أنّ أنموذج CAMELS يعد من المعايير الحديثة المعتمدة في تقييم أداء المصارف ، إذ يتم وفق هذا المعيار تقييم أداء المصارف وفق ستة عناصر وهي:(رأس المال، الأصول، نوعية الإدارة، الأرباح، السيولة، الحساسية) والهدف من التصنيف وفق هذ المعيار الوقوف على نقاط القوة والضعف في الأداء واتخاذ الإجراءات التصحيحية لتحسينه ؛ لأنه أحد أنظمة الإنذار المبكر عن الأزمات المصرفية .

أما ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة فيتمثل في الآتي:

1- الدراسات السابقة اعتمدت في عرض المؤشرات على أنموذج CAMELS وأنموذج patrol في حين أنّ الدراسة اعتمدت على المؤشرات الواردة في تقارير الإنذار المبكر للفصل الرابع للمدة من 2018-2022والذي يصدره البنك المركزي العراقي.

2- اعتمدت بعض الدراسات السابقة على عدد من المؤشرات مثل مؤشرات الربحية، ومؤشرات مخاطر الإئتمان ، أمّا الدراسة الحالية فضلاً عن اعتمادها على النسب المذكورة آنفا ، اعتمدت أيضا على بعض المؤشرات الخاصة بالعرض النقدي مثل نسبة الودائع إلى عرض النقد الواسع ونسبة المضاعف النقدي.

المبحث الأول: مفهوم مؤشرات الإنذار المبكر وأهميتها وأهدافها وأنواعها

سنتناول في هذا المبحث تعريف مؤشرات الإنذار المبكر وأهدافها وأهميتها وأنواع مؤشرات الإنذار المبكر الخاصة بالقطاع المصرفي وعلى النحو الآتي :

أولا : تعريف مؤشرات الإنذار المبكر:

هي مؤشرات تعطي صورة واضحة عن واقع وحجم المخاطر المحتملة الحدوث التي قد يتعرض لها القطاع المالي بصورة خاصة والاقتصاد بصورة عامّة، ومن ثم يُمّكنُ صُنَّاع القرار من اتخاذ التدابير اللأزمة ، ورسم السياسات في الوقت المناسب لتلافي حدوث أزمة مالية (البنك المركزي العراقي, تقرير مؤشرات الإنذار المبكر, 2022).

كما عرفت مؤشرات الإنذار المبكر أيضا مؤشرات تنبه المسؤولين عن الأخطار المتوقعة استنادا الى مؤشرات عن واقع الحال وخصوصا في مجالات الدفاع المدني والقوات المسلحة والزراعة والإقتصاد..الخ (ياسين, 2024)

وعرفت مؤشرات الإنذار المبكر أيضا بأنها أدوات تحليلية مهمة تستخدم في صنع القرارات الاحترازية على المستويين الجزئي والكلي(Łupiński, 2019) .

وحسب رأي الباحثين تُعرف مؤشرات الإنذار المبكر بأنها : عبارة عن مجموعة من الأدوات التي تستخدمها المؤسسات المالية لرصد التغيرات في الأوضاع المالية للمؤسسة نفسها وللمؤسسات الأخرى في السوق، وذلك بهدف الكشف المبكر على أي ضعف مالي محتمل.

إنّ الاهتمام بموضـوع نظام الإنذار المبكر ظهر بعد الأزمة المكسـيكية 1994 – 1995 وازداد بعد الأزمة الآسيوية 1997 – 1998 ، ويأتي هذا الاهتمام ؛ بسب عاملين رئيسين : الأول : نتيجة الإدراك المتزايد أنّ الأزمات المالية والاقتصـادية مكلفة للغاية بالنسـبة للدول التي تتعرض لتلك الأزمات، العامل الثاني : هو عامل العدوى بمعنى انتقال الأزمة من بلد إلى آخر (غريبي وصوفان, 2016).

ثانيا: أهمية مؤشرات نظم الإنذار المبكر:

يمكن أن نحصر أهمية مؤشرات الإنذار المبكر في النقاط الآتية: (باسة ورشيد, 2022)

1- تعطي تفصـيلا تاما عن كافة البيانات بصـفة دورية مما يسـاعد الرقابة التامة وتحديد نظام مختصـر لمتخذ القرار.

2- ارتباط مؤشـرات الإنذار المبكر بظاهرة عدوى انتقال الأزمات وآليات انتقال الأزمات من خلال معرفة مميزات اقتصاديات البلدان التي تعرضت للعدوى.

3- التحديث المسـتمر لقائمة مؤشـرات الانذار المبكر للمرونة التي يتميز بها النظام الاقتصـادي نتيجة لارتباط المتغيرات الاقتصادية ببعضها البعض.

4- تعد جرس إنذار لوقوع أزمة ، لكن موعد حدوث الأزمة يبقى مجهولاً.

ثالثا: أهداف مؤشرات الإنذار المبكر:

تسعى مؤشرات الإنذار المبكر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: (زهيرة, 2020)

1- إعطاء الفرصة والوقت الكافي للمُهدَدين بالخطر للوقاية منه قبل وقوعه والتعامل الصحيح معه.

2- زيادة الثقة في الأجهزة والمنظمات المعنية بالتعامل مع الأخطار لقدرتها ودورها في الحد من المفاجآت، وإتاحتها فرصة الوقاية منها والسيطرة عليها والحد من تأثيرها.

3- إيجاد قنوات اتصال وتنسيق بين الجهات ذات العلاقة .

4- تحديد الموعد الدقيق للأزمات يساعد على تحديد نهايتها والسيطرة عليها والحد من آثارها .

5- التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص.

6- المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص.

رابعا- أنواع مؤشرات الإنذار المبكر:

أصـدر صـندوق النقد العربي في عام2022 مبادئ إرشـادية حول تعزيز مؤشـرات الإنذار المبكر ، وإدارة الأزمات المصرفية لدى المصارف المركزية ، وقد حددت هذه اللائحة مؤشرات الإنذار المبكر الممكن اعتمادها، ومن أهم هذه المؤشرات (صندوق النقد العربي, 2022)

أ- **مؤشرات الكفاءة التشغيلية :**

يتم تقييم أداء البنوك والمؤسسات المالية باستخدام النسب المالية، بغرض قياس مدى كفاءة

مواردها و تحقيق أفضـل مخرجات ممكنة بأقل مدخلات ممكنة، ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها، وتتمثل وظيفة هذه المعايير في قياس قدرة البنك في إحكام العلاقة بين الموارد المســتخدمة والمخرجات بطريقة كفوءة ، وتشـمل هذه المؤشـرات : نسـب الربحية ، نسـب السـيولة، نسـب المديونية، نسـب النشـاط ، النسـب التي تقيس المخاطر)(جعدي,59:2014) والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

الجدول (1). مؤشرات الكفاءة التشغيلية

ت	النوع	النسب
1	نسب الربحية	العائد على حقوق الملكية صافي الربح/حقوق الملكية
		العائد على الموجودات = صافي الدخل/اجمالي الموجودات
2	نسب السيولة	نسبة التداول = الموجودات المتداولة/المطلوبات المتداولة
		نسبة النقدية = نسبة النقدية وشبه النقدية/المطلوبات المتداولة
		نسبة التدفق النقدي إلى الديون النقد المتحقق من العمليات التشغيلية/ إجمالي الديون القصيرة والطويلة الأجل
3	نسب المديونية أو ما يسمى بالرافعة المالية	نسبة الاقتراض = مجموع الديون /مجموع الموجودات
		نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية
		نسبة هيكل رأس المال= الديون طويلة الأجل/مصادر التمويل طويلة الأجل
4	نسب النشاط	معدل دوران مجموع الأصول = الإيرادات/مجموع الأصول
5	النسب التي تقيس المخاطر	القروض المتعثرة/إجمالي القروض مخصص خسائر القروض/ إجمالي القروض إجمالي المصروفات/عدد العاملين

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على جعدي ،2014.

ب- نسب مواءمة الموجودات مع الودائع:

تهتم هذه النســب بدور الودائع في توظيف أموال المصــرف ، فيمكن من خلالها الوصــول إلى الأهمية النسـبية للودائع في اسـتخدامات المصـرف التي تتوزع بصـورة رئيسـة في الاسـتثمارات والقروض والتسـهيلات المصـرفية الأخرى بصـورة منفردة أو بصـورة مجتمعة ؛لأن ذلك يقدم مؤشـرات مهمة عن نشـاط المصرف ومدى نجاح إدارته في إدارة أمواله ، ومن أهم هذه النسب (سعيد,2006).

1- معدل إقراض الودائع:

يعني معدل إقراض الودائع مدى نجاح الإدارة في تشــغيل ودائع المصــرف في العمليات التي تدر أعلى الأرباح (الإقراض)، ويستخرج من حاصل قسمة الإئتمان النقدي إلى حجم الودائع.

2- معدل توظيف الودائع:

نعني بهذه النسبة دور ودائع المصرف في عملياته الرئيسة (الإئتمان النقدي والاستثمارات) التي تدر عائدا ، إذ إنّ ارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع حجم المبالغ المستخدمة في مجالات الاستخدام المذكورة آنفاً، والعكس صحيح، وتكون المعادلة على النحو الآتي:

(الإئتمان النقدي+ الاستثمارات/ الودائع×100).

3- المعيار النقدي:

ومن المعايير المعتمدة في مجال قياس سيولة المصرف : المعيار النقدي للسيولة الذي يعتمد على قسمة الموجودات النقدية على مجموع ودائع المصرف أي أنّ:

المعيار النقدي: الموجود النقدي في خزائن المصرف/ إجمالي الودائع ×100

وحسب تعليمات البنك المركزي العراقي ، فإنّ النسبة وفق هذا المعيار لاتقل عن5%.

ج- مؤشرات كفاية رأس المال:

يقصد بكفاية رأس المال هو: مقدار رأس المال الذي يكون كافيا لامتصاص الصدمات التي تتعرض لها المصارف في عملها، وما ينتج عنها من خسائر نتيجة عملية التسليف والاستثمار وغيرها من العمليات المصرفية. ومن أهم هذه النسب هي نسبة رأس المال/ الموجودات المرجحة بالمخاطر، إذ يحدد هذا المؤشر الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بناءً على حجم الأصول المرجحة لمخاطر المصارف بوصفه أحد الآليات المستخدمة لتقليل حجم المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف، إذ إنّ الأقراض والأصول ذات المخاطر العالية تولد متطلبات رأس المال أعلى لحمايتها من المخاطر، ويمكن حساب مؤشر متطلبات كفاية رأس المال في ضوء قسمة مجموع رأس المال الذي يحتوي على مجموع رأس المال الأساسي مثل: الأسهم العادية، والممتازة، والاحتياطيات، والأرباح المحتجزة + مجموع رأس المال المساند مثل: الاحتياطيات غير المعلنة واحتياطيات إعادة التقييم ، ومخصصات الديون المعدومة والديون الطويلة الأجل على أساس المعادلة الآتية (ريام, 2022)

رأس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطر x100

د - مؤشرات جودة الأصول:

وتعني التحقق من جودة الموجودات ونوعيتها، والمخاطر المرتبطة بها، وإمكانية استردادها في مواعيدها المحددة ، ومدى كفاية الضمانات المحددة ، إذ يعكس تصنيف نوعية موجودات المخاطر الحالية والمستقبلية المتعلقة بالقروض ومحفظة الأوراق المالية والموجودات الثابتة ، فضلا عن النشاطات خارج الميزانية (الطائي ومحمد, 2013)ومن أهم هذه النسب :

- نسبة الديون المتعثرة / رأس المال .
- نسبة الديون المتعثرة/إجمالي الإئتمان .
- نسبة الديون المتعثرة/ الموجودات .
- القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع

هـ - نسبة تغطية السيولة:

وتتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات سيولة عالية لتغطية التدفقات النقدية لديها في 30 يوماً، وتحسب عن طريق قسمة الأصول السائلة عالية الجودة للبنك على إجمالي صافي التدفقات النقدية، على مدى مدة ضغوط تبلغ 30 يومًا. وقد عرفت اتفاقية بازل (III) بشكل منفصل الأصول السائلة وصافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال 30 يوماً، بالأصول السائلة ذات النوعية الرفيعة، وتم تقسيمها إلى مستويين :

المستوى الأول: يضم النقد واحتياطيات البنوك لدى البنك المركزي، والأوراق المالية القابلة للتبادل التي تمثل ديونا، أو أنها مضمونة من قبل جهات سيادية أو من البنك المركزي والحكومات غير المركزية، وبنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي.

المستوى الثاني: إذ عَدَّت اتفاقية بازل (III) بعض الأصول الأخرى ذات سيولة معتبرة، شرط ألا تزيد نسبتها عن 40% من الأصول السائلة، وتتكون من الأوراق المالية القابلة للتداول التي تمثل ديوناً أو أنها مضمونة من جهات سيادية أو من قبل البنك المركزي، أو الحكومات غير المركزية، أو بنك التسويات الدولية أو صندوق النقد الدولي)(ذي يزن, 2022)

المبحث الثاني: مؤشرات الإنذار المبكر المعتمدة لدى البنك المركزي العراقي

يعتمد البنك المركزي العراقي على عدد من المؤشرات تستخدم كإنذار مبكر وللتنبؤ بالأزمات المالية والمصرفية، ومنها ما يخص مؤشرات تقييم أداء المصارف مثل : المضاعف النقدي صافي الربح الى الموجودات الإئتمان النقدي إلى الودائع وغيرها من المؤشرات التي سنتناولها في هذا المبحث، ويقوم البنك المركزي العراقي بمراقبة وتحليل هذه المؤشرات بشكل مستمر، وإصدارها ضمن مسمى تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي وبشكل فصلي، وكان أول إصدار لهذا التقرير في عام 2018 ، وسنقوم بشرح مؤشرات تقييم أداء المصارف المالية الظاهرة في هذا البحث من واقع تقارير الإنذار المبكر للفصل الرابع للسنوات من 2018 الى 2022 وعلى النحو الآتي:

أولا : الودائع إلى عرض النقد الواسع M2:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع، وارتفاع هذه النسبةُ يُعَدُّ مؤشراً جيداً على وجود توجّه إيجابي من قبل الأفراد والمؤسسات نحو المصارف، والجدول رقم (2) يبين احتساب نسبة الودائع الداخلة في عرض النقد الواسع إلى عرض النقد مع إضافة نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقد الواسع.

الجدول (2). نسبة الودائع والعملة خارج المصارف إلى عرض النقد الواسع M2

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
عرض النقد الواسعM2	95,391	103,441	119,906	139,886	168,291
العملة خارج المصارف	40,498	47,639	59,987	71,526	82,032
الودائع الداخلة في عرض النقد M2	54,893	55,802	59,919	68,360	86,259

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة الودائع الداخلة في عرض النقد / عرض النقد M2	57,5	53,94	49,97	48,86	51,25
نسبة العملة خارج المصارف/ عرض النقد M2	42,45	46,05	50,02	51,13	48,74

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالإعتماد على البنك المركزي العراقي تقارير الإنذار المبكر لسنوات مختلفة.

ومن جدول رقم (2) يتضح الآتي :

1- نسبة الودائع المصرفية إلى M2 والتي انخفضت من 57 % في الفصل الرابع من عام 2018 إلى 54 % من الفصل نفسه من عام 2019 ، ناتج ارتفاع نسبة النقد في التداول إلى M2 من 42,45 % في الفصل الرابع عام 2018 إلى 46 % للفصل نفسه من عام 2019.

2- إن ارتفاع نسبة الودائع الداخلة في عرض النقد/ عرض النقد الواسع، إذ بلغت51,25 %في عام 2022% بالمقارنة مع عام2021 ، حيث بلغت النسبة 48.86% جاء نتيجة انخفاض نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقد ، إذ انخفضت النسبة من 51,13% في عام2021 الى 48,74% في عام2022 ، وهذا يُعد مؤشراً إيجابياً يدل على زيادة في ثقة المودعين بالقطاع المصرفي.

ثانيا: نسبة إجمالي الإئتمان النقدي إلى إجمالي الودائع :

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة إجمالي الإئتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والذي يُعبر عن حالة السيولة في الأجل الطويل للقطاع المصرفي، ووفقا لتعليمات البنك المركزي العراقي يجب ألَّا تتجاوز هذه النسبة 70 %، ثم ارتفعت هذه النسبة في عام 2021 لتصل الى 75% للحفاظ على سيولة كافية لدى المصارف لمواجهة سحوبات العملاء وإجراء نشاطات المصرف المالية والجدول رقم (3) يوضح نسبة إجمالي الإئتمان النقدي إلى إجمالي الودائع للمدة من 2018-2022.

الجدول (3). نسبة إجمالي الإئتمان النقدي إلى إجمالي الودائع للمدة من 2018-2022(مليون دينار)

الإئتمان النقدي	38,486,947	42,052,511	49,817,737	52,971,508	60,576,014
الودائع	76,893,927	82,106,425	84,924,168	96,071,378	129,083,322
نسبة الإئتمان النقدي/الودائع	%50,05	%51,21	%58,7	%55	%47

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالإعتماد على البنك المركزي العراقي /النشرة الإحصائية لسنوات مختلفة.

ومن جدول رقم (3) يتضح الآتي :

1- ارتفعت نسبة إجمالي الإئتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي بصورة عامَّة من 50 % عام 2018 الى 51% عام 2019، وهي ضمن النسبة المعيارية المحددة من البنك المركزي

العراقي، وجاء هذا الارتفاع نتيجة لنمو الإئتمان النقدي بمعدل 9% في عام 2019، وهو أعلى من معدل نمو الودائع البالغ 7% للعام نفسه.

2- انخفاض نسبة إجمالي الإئتمان النقدي إلى إجمالي الودائع في القطاع المصرفي من 58,1 % في الفصل الرابع من عام2020 مقارنة بالفصل نفسه من عام 2022، إذ بلغت النسبة 47,0 % ، وهذا يعود إلى ارتفاع إجمالي الودائع بنسبة أكبر من حجم الإئتمان النقدي الممنوح. وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك مصارف تجاوزت النسبة المعيارية والجدول رقم (4) يوضح ذلك.

الجدول (4). عدد المصارف التي تجاوزت النسبة المعيارية

ت	السنة	عدد المصارف المجازة	عدد المصارف المتجاوزة	نسبة المصارف المتجاوزة
1	2018	70	37	%53
2	2019	70	38	%54
3	2020	74	41	%55
4	2021	73	36	%49
5	2022	69	36	%52

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالإعتماد على النشرة الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي العراقي للسنوات من2018 – 2022 .

ومن الجدول رقم (4) يتضح ارتفاع نسبة المصارف المتجاوزة بين عام 2018–2020 وانخفاض النسبة في عام 2021 بسبب زيادة النسبة المعيارية من 70% الى 75% ، وارتفعت النسبة إلى 52% في عام 2022، ويرجع سبب ذلك إلى أن نسبة ارتفاع الودائع أعلى من نسبة ارتفاع الإئتمان النقدي.

ثالثا- العائد على الموجودات:

يعبر هذا المؤشر عن القدرة التشغيلية للمصرف وفاعليته في استخدام موجوداته في تحقيق الأرباح، والجدول رقم (5) يوضح نسبة العائد على الموجودات للمدة من 2018–2022

الجدول (5). نسبة العائد على الموجودات للمدة من 2018–2022(مليون دينار)

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي الموجودات	122,994,835	133,089,806	138,468,947	159,418,717	98,661,832
الأرباح والخسائر	656,051	1,089,696	1,226,183	914,820	2,111,546
العائد على الموجودات	%0,53	%0,79	%0,9	%0,57	%1,1

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالإعتماد على النشرة الإحصائية التي يصدرها البنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة.

ومن جدول رقم (5) يتضح ما يأتي:

1- ارتفاع نسبة العائد على الموجودات للمدة من 2018 -2020 من 0.53%الى 0.9% وانخفاض النسبة في عام2021 بسبب انخفاض الدخل من غير الفائدة من(2,413,694) في عام2020 الى

(1,349,578) في عام2021، علما أنّ أحد مصـــادر الدخل من غير الفائدة هي مزاد بيع العملة الأجنبية، حيث انخفضت مبيعات المزاد في المدة المذكورة آنفا.

2 – ارتفاع موجودات القطاع المصـرفي في عام 2022بنسـبة 31% بالمقارنة بعام 2018 ويُعزى السـبب في هذا الارتفاع إلى زيادة قيمة الموجودات بالعملة الأجنبية نتيجة تغيّر سـعر صـرف العملة العراقية أمام الدولار الأمريكي من 1190 الى 1450 في نهاية عام2020.

رابعا: العائد على حقوق المالكين:

إنّ هذ المؤشــر يقيم كيفية اســتخدام المســاهمين لأموال المصــرف وقدرتهم على تحقيق الأرباح، والجدول رقم (6) يبين نسبة العائد على حقوق المالكين للمدة من 2018–2022.

الجدول (6). نسبة العائد على حقوق المالكين للمدة من 2018–202(مليون دينار)

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
رأس المال	15001306	15351276	16778284	17696513	17879543
العائد على حقوق المالكين	4,4	7,09	7,30	5,15	11,9

المصـــدر: الجدول من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقرير الاســتقرار النقدي والمالي للفترة من 2018–2022. والجدول رقم (5).

ومن الجدول رقم (6) يتضح الآتي:

1– ارتفاع النسبة بين عام 2018–2020 ويُعزى سبب ذلك إلى ارتفاع رؤوس أموال المصارف المجازة من15,1 ترليون في عام2018الى 16,9 ترليون في عام 2020 فضـــلاً عن ذلك نمو أرباح المصارف بين عام 2018–2020 بنسبة 89% .

2– انخفاض النسبة في عام2021 مقارنة بعام 2020، ويُعزى ذلك إلى انخفاض الدخل من غير الفائدة وكما مثبت في الجدول السابق.

خامسا– المضاعف النقدي:

يُعرَّف المضـاعف النقدي على أنَّه رغبة وقدرة المصـارف في تحويل الودائع لديها إلى إئتمان، ويتم قياسه عن طريق قسمة (عرض النقد بالمعنى الواسع /الأساس النقديM0)، فإنّ الارتفاع المستقر في هذا المؤشر يُعَدُّ إشارة إيجابية على عمل الجهاز المصـرفي، وذلك لأن ارتفاعه بشكل مستقر يعكس ثقة الأفراد بالمصـارف العاملة ، ومن ثَمَّ يزيد من قدرة المصـارف على منح الإئتمان وخلق ودائع إضـافية ،ويشـير إلى استقرار عمل الجهاز المصرفي وعدم تعرضه إلى أي أزمة, والجدول رقم (7) يبين نسب المضاعف النقدي للمدة من 2018–2022.

الجدول (7). نسب المضاعف النقدي (مليون دينار)

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
الأساس النقدي M0	67,161	78,253	88,861	110,137	145,241

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
عرض النقدM2/الأساس النقدي M0	1,42	1,32	1,35	1,27	1,16
ودائع المؤسسات العامة والقطاع الخاص	37319	39122	63395	48402	64359
العملة في التداول/الودائع الجارية	108,5	121,7	138,3	147,7	127,4

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الانذار المبكر لسنوات مختلفة.

ومن الجدول رقم (7) يتضح الآتي :

1- انخفاض نسبة عرض النقد الواسع M2/ الأساس النقدي من 1,42في عام 2018 إلى 1,27 في عام 2021 ، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع نسبة العملة في التداول إلى ودائع المؤسسات العامة والقطاع الخاص من 108,5%في عام 2018 الى 147,7%عام 2021 ،وهذا يعني أنّ الكتلة النقدية المصـــدرة من البنك المركزي العراقي لم تذهب باتجاه المصارف، بل ذهبت خارج المصارف ، بمعنى أنّ سلوك الأفراد قد توجه نحو العزوف عن إيداع الأموال في المصارف، الذي انعكس بدوره على انخفاض نشاط الجهاز المصرفي داخل الإقتصاد.

2- انخفاض نسبة المضاعف النقدي من 1,27 %في الفصل الرابع لعام 2021 إلى 1,16 % للفصل نفسه من عام 2022 ، وذلك بسبب وجود زيادة في الاحتياطيات الفائضة لدى المصارف التجارية يليه انخفاض نسبة العملة في التداول إلى ودائع المؤسسات العامة والقطاع الخاص من 147,7 % للفصل الرابع من عام 2021 إلى 127,4 % للفصل نفسه عام2022.

سادسا: صافي موجودات العملة الأجنبية:

يُقاس هذا المؤشر بقسمة صافي الموجودات الأجنبية للمصارف العاملة على رأس مالها، ويبين هذه المؤشر مقدار الاحتفاظ بالعملة الأجنبية لدى المصارف ، علماً أن العملة الأجنبية لدى القطاع المصرفي مقومة بالعملة المحلية بسعر صرف نافذة مزاد العملة ،والجدول رقم(8) يوضح نسبة صافي موجودات العملة الأجنبية للمصارف الى رأس مالها للمدة من 2018-2022.

الجدول (8). نسبة صافي موجودات العملة الأجنبية للمصارف إلى رأس مالها للمدة من 2018-2022 (مليون دينار)

ت	البيان	2018	2019	2020	2021	2022
1	صافي الموجودات الأجنبية	15054399	21707192	25931743	28116767	42003316
2	نسبة صافي الموجودات الإجنبية / رأس المال	%100,3	%141	%154,5	%158,8	%235

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير الاقتصادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة والجدول رقم (6).

ومن الجدول رقم (8) يتضح أن الارتفاع في هذه النسبة يرجع أساسا إلى نمو الموجودات الأجنبية بنسبة أكبر من نمو رؤوس الأموال، هذا الارتفاع في نسبة الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية قد يعرضها إلى خطر انخفاض قيمتها في حال وجود تقلبات في قيمة العملة الوطنية، فضلاً عن ذلك انخفض سعر صرف الدينار العراقي عند 1351 دينار للدولار الواحد أثناء الفصل الرابع لعام بعد أن كان 1202 دينار للدولار للفصل نفسه عام 2019 ، هذا الانخفاض في سعر صرف العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع قيمة الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة.

سابعا: القروض المتعثرة/إجمالي الإئتمان النقدي:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة إلى إجمالي الإئتمان النقدي، وتستخدم هذه النسبة كقيمة تأشيرية من قبل السلطة النقدية، إذ إنّ ارتفاع هذه النسبة يدل على وجود تعثر في تسديد القروض، مما يؤشر وجود احتمالية فشل مالي سواءً على مستوى مصارف منفردة أو على مستوى قطاع مصرفي ، ومن ثم ارتفاعها بشكل كبير يتوجب على صانع القرار فرض سقوف أعلى لتغطية القروض المتعثرة، وفي حالة انخفاض هذا المؤشر يكون النظام المصرفي مؤمن من الفشل والجدول رقم (9) يبين نسبة القروض المتعثرة /الإئتمان النقدي للمدة من 2018–2022.

الجدول (9). نسبة القروض المتعثرة الى الإئتمان النقدي للمدة من 2018–2022 (مليون دينار)

1	القروض المتعثرة	4,880,628	4,147,527	4,450,990	4,668,546	4,355,587
2	نسبة القروض المتعثرة الى الإئتمان النقدي	12,7	9,9	8,9	8,8	7,2

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الإنذار المبكر لسنوات مختلفة وجدول رقم (3).

ومن الجدول رقم (9) يتبين انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الإئتمان النقدي من 12,7% في عام 2018 لتصبح 7,2% في نهاية عام 2022 . إنّ انخفاض نسبة الديون المتعثرة يعد أمراً ايجابياً بالنسبة لسلامة واستقرار القطاع المصرفي، إذ يدل على أنَّ المصارف باتت أكثر حيطة في منح الإئتمان إلى الأفراد، وهذا الأمر يزيد من رصانة المصارف المالية ويقلل من إمكانية تعثر. وبالنسبة إلى تفصيل المصارف من حيث ملكيتها فالجدول رقم (10) يوضح توزيع الديون المتعثرة بين المصارف الحكومية والخاصة وكذلك الحال بالنسبة للإئتمان النقدي.

الجدول (10). توزيع الديون المتعثرة بين المصارف الحكومية والخاصة (مليون دينار)

ت	البيان	2018	2019	2020	2021	2022
1	الإئتمان النقدي الممنوح للمصارف الحكومية	31,148,252	34,252,158	41,852,842	44,524,214	50,722,624
2	الإئتمان النقدي الممنوح للمصارف الخاصة	7,338,695	7,800,353	7,964,895	8,447,294	9,853,390
3	الديون المتعثرة للمصارف الحكومية	3,296,736	2,298,209	2,459,746	2,713,793	2,853,438
4	الديون المتعثرة للمصارف الخاصة	1,541,846	1,776,570	1,912,959	1,877,561	1,430,879
	نسبة 1:3	10,58	6,70	5,87	6,09	5,62
	نسبة 2:4	21	22,77	24,01	22,22	14,52

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الإحصائية السنوية للسنوات من 2018–2022.

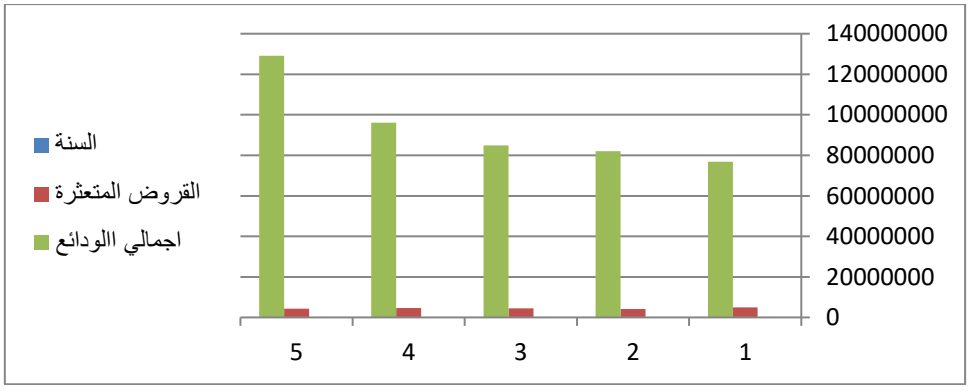
ومن جدول رقم 10 يتضح الآتي:

أ- إنّ نسبة الإئتمان الممنوح للمصارف الحكومية أعلى من نسبة الإئتمان الممنوح للمصارف الأهلية ، فقد بلغت نسبة الإئتمان الممنوح للمصارف الحكومية في عام 2018(80%) من حجم الإئتمان النقدي لترتفع النسبة 83,73% في عام2022.

ب- ارتفاع نسبة الديون المتعثرة في المصارف الخاصة إلى إجمالي الإئتمان الممنوح للمصارف الخاصة، حيث بلغت النسبة في عام 2018(21%) بين النسبة في مثيلتها بالمصارف الحكومية بلغت 10,58%.

ثامنا- القروض المتعثرة /إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الودائع لدى المصارف، والشكل رقم (1) يوضح ذلك.



الشكل (1). نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع بالاعتماد على جدول رقم (3) و (9)

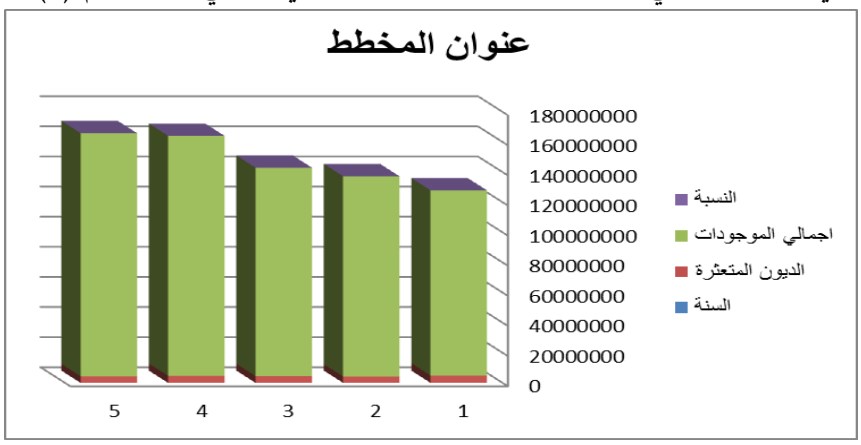
ومن الشكل رقم (1) يتضح أن:

1- ارتفاع ديون المتعثرة للمدة من 2019-2021، فقد بلغ حجم الديون المتعثرة في عام 2019 (4,147,527) ديناراً لتصل الى (4,668,546) ديناراً في عام 2021 وبنسبة نمو(12,5%) ، ويُعزى سبب ذلك إلى تداعيات فايروس كورونا، إذ إنّ الحظر الذي تم فرضه أدى إلى عدم تمكن الأفراد من تسديد ما بذمتهم من ديون اتجاه المصارف ،مما أدى إلى زيادة الديون المتعثرة ثم انخفض حجم الديون المتعثرة ليصل إلى (4,355,587) في عام2022، فبعد التعافي من آثار الفايروس مكّن بعض زبائن المصارف من تسديد ما بذمتهم من ديون.

2- وتعقيبا على ما ذكر في الفقرة (أ) انخفاض نسبة الديون المتعثرة إلى حجم الودائع في عام 2021 الى 4,9% بعدما كانت5.1% في عام 2019، ويُعزى سبب ذلك إلى الزيادة في معدل نمو الودائع أكبر من الزيادة في حجم القروض المتعثرة.

تاسعا- الديون المتعثرة /إجمالي الموجودات:

يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الموجودات لدى المصارف، إنّ القيمة المعيارية لهذه النسبة هي 10% حسب تعليمات البنك المركزي العراقي والشكل رقم (2) يوضح ذلك.



الشكل (2). نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الموجودات بالاعتماد على جدول رقم (5) و (10)

ومن الشكل رقم (2) يتضح انخفاض نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الموجودات بين عام2018-2022 لتسجل 2,7% في عام2022 بعد أن كانت 3,97% في عام2018 مع ارتفاع في النسبة بين عام2019-2020، بسبب تداعيات فايروس كورونا، وكما ذكرنا في الفقرة (8) من هذا المبحث، ومع ذلك فإنّ النسب في السنوات الخمس لم تتجاوز النسبة المعيارية البالغة 10% فيما يخص إجمالي القطاع المصرفي.

عاشرا: التوزيع القطاعي للديون المتعثرة:

أُعتمد هذا المؤشر منذ عام2021 حيث يوضح نسبة القروض المتعثرة موزعة بحسب القطاعات الاقتصادية ، والجدول رقم (11) يبين التوزيع القطاعي للديون المتعثرة للمدة من 2018–2022.

الجدول (11). التوزيع القطاعي للديون المتعثرة2021–2022 (مليون دينار)

القطاع	2021	2022
الزراعة والصيد	294286	
التعدين	–	
الصناعات التحويلية	1088162	
الماء, الكهرباء, الغاز	111789	
التجارة, المطاعم والفنادق	1671219	
النقل, التخزين والمواصلات	78607	
التمويل والتأمين	354924	
خدمات المجتمع	513881	
العالم الخارجي	35	
التشييد والبناء	555643	
المجموع الكلي	4668546	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الإحصائية السنوية التي يصدرها البنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة.

ومن جدول رقم (11) يتضح ارتفاع نسبة الديون المتعثرة في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، إذ بلغت النسبة في عام 2018 38% لتصل 47% في عام 2022 يليها قطاع خدمات المجتمع لتصل نسبة الديون المتعثرة في هذا القطاع 37% في عام 2019 ، من هنا توجب على المصارف أن تكون أكثر حيطة وحذراً عند منح الإئتمان داخل هذين القطاعين، لتجنب تعثر نشاطها وضمان سلامة أموال المودعين.

حادي عشر– استثمارات المصارف المجازة:

أُعتمد هذا المؤشر منذ عام2022، إذ يعد أحد المؤشرات المهمة التي تبين حجم الاستثمارات الفعلية داخل ميزانيات المصارف، ومدى أهمية مساهمة الاستثمارات في تحقيق العوائد للمصارف وزيادة الأرباح لديها ولاسيما إذا كانت هذه الاستثمارات تحفز القطاعات الاقتصادية، وتنعكس بشكل ايجابي داخل القطاع المصرفي، والجدول رقم(12) يوضح نسبة الاستثمارات إلى حجم الموجودات للقطاع المصرفي ككل ، وكذلك المصارف الحكومية والخاصة للمدة من 2021–2022 تجدر الإشارة إلى أنّ المادة 33 من قانون المصارف العراقي رقم(94) لسنة 2004 ألزمت المصارف بعدم الإستثمار في الأسهم أو سندات مرتبطة بأسهم أو أي مشروع ، وبمبلغ يتجاوز 20 % من رأس المال والاحتياطيات السليمة للمصرف وعلى هذا

الأســاس يرى الباحث ضــرورة إضــافة مؤشــر آخر، وهو اســتثمارات المصــارف العاملة إلى رأس المال والاحتياطيات.

الجدول (12). نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات للقطاع المصرفي ككل والمصارف الخاصة والحكومية (مليون دينار)

ت	البيان	2021	2022
1	استثمارات المصارف الحكومية	23142130	30794526
2	استثمارات المصارف الخاصة	3654420	4986445
3	إجمالي الاستثمارات	26796550	35780971
4	موجودات المصارف الحكومية	125322643	161523751
5	موجودات مصارف خاصة	34096074	37138081
6	نسبة الاستثمارات في المصارف الحكومية إلى إجمالي موجودات المصارف الحكومية	%18,4	%19,1
7	نسبة الاستثمارات في المصارف الخاصة إلى إجمالي موجودات المصارف الخاصة	%10,7	%13,4
8	إجمالي الاستثمارات/إجمالي الموجودات	%16,8	%18,01

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الإحصائية السنوية وجدول رقم(5).

ومن جدول رقم (12) يتضح ما يأتي:

1- ارتفاع نسبة الاستثمارات إلى حجم موجودات للنظام المصرفي ككل في عام2022 عن مثيلتها في عام2021.

2- أما نســبة الاســتثمارات إلى حجم الموجودات لدى المصــارف الحكومية أكبر من نظيرتها في المصــارف الخاصــة، إذ ارتفعت هذه النســبة من 18,5 %في عام 2021 إلى19.1 % في عام 2022 ، كما أنّ الاســتثمارات لدى المصــارف الخاصــة إلى إجمالي موجوداتها ، قد ارتفعت من 10,7 % خلال عــام 2021 إلى 13,5 %خلال عــام 2022 ، والجــدير بــالــذكر أنّ حجم الاســتثمارات لدى المصــارف الحكومية تشــكل 86,1 % إلى إجمالي الاســتثمارات للمصــارف المجازة، في حين تشــكل اســتثمارات المصــارف الخاصــة 13,9 % لما تمتاز به المصــارف الحكومية من ثقة الجمهور بسـبب ضـخامة النشـاط المصـرفي المقدم من هذه المصـارف وشـبكة فروعه المنتشرة في جميع محافظات العراق.

ثاني عشر : ربحية المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية:

أُعتمد هذا المؤشر ابتداءً من عام2021 حيث يوضح ربحية المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية ، ومن الجدير بالذكر أن حصة أرباح المصرف من الدولار الإمريكي الواحد يكون10 دنانير، لذلك سوف يتم قياس هذا المؤشر على افتراض أن حصة أرباح المصرف 7 دنانير للدولار الإمريكي الواحد، وأن 3 دنانيرمن كل دولار تذهب لتغطية مصاريف نشاط المصرف. وقد انخفضت النسبة المضافة إلى العائد على حقوق الملكية من مشتريات المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية لتصل إلى 0,42 % عام 2022 ، بعد ما كانت 0,62 % في عام2021، وكذلك انخفاض النسبة المضافة العائد على الموجودات أثناء المدة نفسها من 0,24 % إلى 0,15 % ، وجاء ذلك التراجع في ربحية المصارف نتيجة انخفاض حصة المصارف الخاصة من العملة الأجنبية(البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر للفصل الرابع17:2022).

ثالث عشر : قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف:-

يعكس هذا المؤشر هشاشة القطاع المصرفي، وحجم التعثر ونقص السيولة التي قد تعاني منه بعض المصارف، وكلما ازداد حجم القروض الممنوحة من قبل البنك المركزي إلى المصارف توسع حجم التعثر لتلك المصارف وزيادة المخاطر المتوقعة على القطاع المصرفي والنظام الاقتصادي بصورة كلية، وقد حدد قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 المعدل ضمن المادة 30 الشروط القانونية لمساعدة المصارف المتعثرة كملجأ أخير للأقراض، ومن هذه الشروط يرى البنك المركزي أنّ من الضروري توافر لكل مصرف السيولة الكافية لمواجهة سحوبات مودعيه للحفاظ على النظام المصرفي من الانهيار، ففي حالات استثنائية تلجأ المصارف إلى البنك المركزي لتعزيز سيولتها بشروط مشددة ، وأن هذا التعزيز هو مهم للحفاظ على استقرار النظام المالي، ويلحظ أن البنك المركزي العراقي لم يقدم قروضاً للمصارف العاملة للمدة من 2018-2022 ، وذلك لعدم حاجة أي من المصارف العاملة إلى سيولة طارئة أو سحوبات استثنائية.

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات

1- إنّ هناك تحسناً في بعض مؤشرات مثل : نسبة الإئتمان إلى الودائع، والعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وانخفاض نسبة الديون المتعثرة إلى الإئتمان النقدي وحجم الموجودات، وارتفاع ربحية المصارف الخاصة، وبالتالي تحسّن في أداء المصارف.
2- هناك مؤشرات تشير إلى أنّ هناك ضعفاً في إدارة المعروض النقدي مثل : نسبة الودائع الداخلة في عرض النقد إلى عرض النقد الواسع M2، نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقد الواسع M2.

3- وجود تباين كبير في أداء المصـــارف، حيث إن نســـبة كبيرة منها تتجاوز النســـبة المعيارية المحددة للإئتمان النقدي إلى الودائع. هذا الأمر يثير تســـاؤلات حول وجود مخاطر محتملة على ســـيولة هذه المصارف وقدرتها على تغطية الالتزامات. يتطلب هذا الوضع تدخلاً عاجلاً من الجهات الرقابية لتحديد الأسباب الكامنة وراء هذا التجاوز.

4- هناك زيادة ملحوظة في نسبة الديون المتعثرة في قطاعات التجارة والمطاعم والفنادق وخدمات المجتمع خلال المدة من 2018 إلى 2022، وأنّ القطاعات الأكثر تأثراً هي التجارة ، والمطاعم، والفنادق، وخدمات المجتمع، مما يشير إلى أن هذه القطاعات قد واجهت تحديات كبيرة في سداد ديونها .

5- عدم إدراج نسبة الاستثمارات الى رأس مال والاحتياطيات السليمة من ضمن مؤشرات الإنذار المبكر ، لأهميتها في كشف الانحرافات في القطاع المصرفي.

ب ـ التوصيات :

1- إضافة بعض المؤشرات إلى تقرير الإنذار المبكر مثل : نسبة الاستثمار الى رأس مال والإحتياطيات، الموجودات السائلة إلى حجم الودائع، الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل. الموجودات السائلة إلى حجم الموجودات .

2- تعزيز التنسيق بين البنك المركزي، والجهات الحكومية الأخرى، مثل : وزارة المالية، لضمان اتساق السياسات الاقتصادية.

3- تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال الرقابة المصرفية.

- **الاقرار بالشكر: (Acknowledgements)**

الشكر والعرفان لكل من قدم لنا يد المساعدة في اتمام هذا البحث.

- **التمويل:(Funding)**

لم يتلقى الباحثان أي تمويل.

- **افصاحات المؤلف: (Author Disclosures)**

يقر المرلفان بعدم وجود اي تضارب بالمصالح او افصاحات ذات صلة بهذا البحث .

References:
Arabic References

تقارير البنك المركزي العراقي
البنك المركزي العراقي. "تقارير الإنذار المبكر الفصلية للقطاع المصرفي للأعوام 2018–2022 https://cbi.iq/page/148
البنك المركزي العراقي. تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2018–2022 https://cbi.iq/page/147
البنك المركزي العراقي.النشرات الإحصائية السنوية للسنوات 2018–2022 https://cbi.iq/page/142
البنك المركزي العراقيز التقارير الاقتصادية السنوية للسنوات 2018–2022 https://cbi.iq/page/150
عبيد، رامي، (2022)، المبادئ التوجيهية لتعزيز أنظمة الإنذار المبكر وإدارة الأزمات في البنوك المركزية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة. https://www.amf.org.ae/ar/publications
غريبي، أحمد، وعيد صوفان.(2026). مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات المصرفية. *مجلة دراسات وأبحاث الإدارة والتنمية*. 5(2)، 65–72. https://asjp.cerist.dz/20918
رشيد، سعدي.(2022). *دور أنظمة الإنذار المبكر في إدارة الأزمات والحد من المخاطر: دراسة ميدانية للصندوق الوطني للتأمين الزراعي* (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة أحمد درايا، الجزائر.

الفتلاوي، ريام فاضل.(2022) . أثر الشمول المالي على مؤشرات كفاية رأس المال: دراسة حالة العراق 2010–2016. *مجلة أهل البيت (ع)*، 20، 564–587. https://abu.edu.iq/ar/node/26946
الطائي، سجى فتحي وليلى عبد الكريم محمد. (2013). التنبؤ بالأزمات المصرفية باستخدام معيار CAMEL دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الأردنية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 9(27). 12–24.
سعيد، عبد السلام لفتة.(2006). تحليل الودائع المصرفية: نموذج مقترح، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*، 11.
ذي يزن عبدالله قائد محمد ومعاذ طاهر محمد. (2022). مدى التزام البنوك العاملة في اليمن بتطبيق نسب السيولة وفقا لبازل3 في ظل الحرب، *مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية*، 25، 574–605. https://doi.org/10.55074/hesj.v0i25.545
ساكت زهيرة. (2020). *نظم الانذار المبكر ودورها بالتنبؤ بالأزمات البنكية دراسة مسحية على عينة من البنوك الجزائرية* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بن خلدون ، الجزائر.

شريفة جعدي. (2014). قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة من 2006–2012 (أطروحة دكتوراة غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

ياسين، محمد خضر. (2024). دور مراقب الحسابات في التنبؤ بالأزمات المصرفية بأستخدام مؤشرات الأنذار المبكر،مجلة دراسات محاسبية ومالية. عدد خاص عن المؤتمر العلمي اصلاح الاقتصاد العراقّي تحديات الحاضر ورؤى المستقبل، 1276–1293.
https://doi.org/10.34093/5xfzgw79

- **Arabic References are presented in Roman script (translated)**

Offical Report of Central Bank of Iraq

Central Bank of Iraq. Quarterly Early Warning Reports for the Banking Sector for the Years 2018-2022.https://cbi.iq/page/148

Central Bank of Iraq. Financial Stability Reports for the Years 2018-2022. https://cbi.iq/page/147

Central Bank of Iraq.Annual Statistical Bulletins for the Years 2018-2022. https://cbi.iq/page/142

Central Bank of Iraq.Annual Economic Reports for the Years 2018-2022. https://cbi.iq/page/150

Aubed, Rami. (2022). Guiding Principles on Enhancing Early Warning Systems and Crisis Management in Central Banks. Arab Monetary Fund, United Arab Emirates,. https://www.amf.org.ae/ar/publications

Ghribi, A., & Eid S. (2016). Early Warning Indicators for Banking Crises. *Journal of Management and Development Research and Studies*, 5(2). 65-72. https://asjp.cerist.dz/20918

Rachid, Sadi,(2022).*The Role of Early Warning Systems in Crisis Management and Risk Reduction: A Field Study of the National Agricultural Insurance Fund* (Unpublished Master's Thesis), Ahmed Deraya University, Algeria.

Al-Fatlawi, Riyam Fadel. (2022). The Impact of Financial Inclusion on Capital Adequacy Indicators: A Case Study of Iraq 2010-2016. *Ahl al-Bayt (AS) journal*, 20, 564-587. https://abu.edu.iq/ar/node/26946

Al-Taie, Saja F. & Laila Abdul K. M.. (2013). Predicting Banking Crises Using the CAMELS Criterion: An Applied Study on a Group of Jordanian Banks, Tikrit *Journal of Administrative and Economic Sciences*. 9(27). 12-24.

Saeed, Abdul Salam Lafta, "Analysis of Bank Deposits: A Proposed Model," Baghdad College of Economic Sciences Journal, Issue No. 11, Baghdad, 2006.

Saleh, M. M, Wadhi Y. A. Q. M. (2022) . The Extent of Commitment of Commercial Banks Operating in Yemen to the Application of Liquidity

Ratios According to Basel III in Light of War: An Applied Study. Humanities and Educational Sciences Journal. (25), 605 -574. https://doi.org/10.55074/hesj.v0i25.545

Saket Zahra. (2020). *Early warning systems and their role in predicting banking crises: A survey study on a sample of Algerian banks* (Unpublished Master's Thesis), Ibn Khaldoun University, Algeria.

Sharifa Jaadi. (2014). *Measuring operational efficiency in banking institutions: A case study of a sample of banks operating in Algeria during the period 2006-2012* (Unpublished PhD thesis). University of Kasdi Merbah, Algeria.

Yassin, Muhammad Khader.(2024). The Role of Auditors in Predicting Banking Crises Using Early Warning Indicators, *Journal of Accounting and Financial Studies*, Special Issue on the Scientific Conference on Reforming the Iraqi Economy: Present Challenges and Future Visions, 1276-1293. https://doi.org/10.34093/5xfzgw79

Al-Luhaidan, Ibrahim bin Abdulaziz, Role of the Early Warning Main Indices in Crises Management, website (www.academia-arabia.com)